



المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار -
إيليزي

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

من إعداد الطالب:

شنقيطي زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

<u>الصفة</u>	<u>الجامعة الأصلية</u>	<u>الرتبة</u>	<u>إسم ولقب الأستاذ</u>
رئيسا	المركز الجامعي اليزي	أستاذ محاضر قسم (أ)	د.بن حامد عبد الغني
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي اليزي	أستاذ محاضر قسم (أ)	د.محمد العيد صلوح
عضوا مناقشا	المركز الجامعي اليزي	أستاذ مساعد قسم (ب)	د.ستي سيد أحمد

السنة الجامعية: 2019 / 2020

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الإستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المطلب الاول : ماهية سعر الصرف

الفرع الاول : مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها :

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية¹.

- يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"².

الفرع الثاني : أنواع سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

أولا: سعر الصرف الاسمي³

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي

¹ عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103 .

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 120.

³ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 09.

لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية والرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو محسوب كمؤشر، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة¹.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التنفيذ في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أو تضرر عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى².

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر أسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الأسعي إلى التصحيح³.

الفرع الثالث : أنظمة سعر الصرف

إن العوامل التي تتفاعل في تكيف الطلب على الصرف وعرضه، والتي تتحكم في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف سعر الصرف السائد، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف.

¹ معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، الكويت، يوليو 2011.

² محمد صفوت قبال، نظريات والسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، 2010، ص 283.

³ محمد صفوت قبال، مرجع سابق، ص 284.

يمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة في أنظمة الصرف التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ، فهناك نظام صرف ثابتة، نظام صرف عائم (مرن) ، ونظام الرقابة على الصرف. وسنحاول التعرف على كل من هذه الأنظمة :

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

يعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول، إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى. وتلجأ الدول إلى إتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير أسعار الصرف أو عندما تعطى الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية.¹

ثانياً: نظام الصرف العائم

يعتبر تعويم أسعار صرف العملات إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار، ويكمن جوهر التعويم في أن أسعار الصرف تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف. ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه ونظراً لانعكاسات التغيرات المتعددة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.²

ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطات النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الاجنبي ، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية التصدير والاستيراد للنقد للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة.

¹ يوسفى عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2001ص 13.

² سعيدة شطابي، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012ص 11-10.

ساد نظام الرقابة على الصرف ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد إنعكس التحول ، في الرقابة في تزايد دور الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية خلال الثلاثينيات ولا يزال هذا النظام منتشر في بعض الدول . وتعتمد الدولة على تنظيم الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في اسعار العملة المحلية في الاسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توفر اجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية ، حتى لا تؤدي الى انتشار الرشوة من اجل تسهيل اجراءات التعامل .

يعتبر نظام الرقابة على الصرف اداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الاغراض التي تخدم تحقيق الخطط الاقتصادية للدولة ، والتي يأتي في مقدمتها الاستيراد الاقتصادي الذي يعتبر توازن ميزان المدفوعات اهم وسيلة له .¹ لتحقيق الأهداف التي تسعى إليه نظام الرقابة على الصرف ، ترى السلطات النقدية ان سعر الصرف التوازني ليس هو سعر المناسب ، لذلك تقوم بعملية تعين للكمية المتاحة من الصرف الاجنبي ، وتقوم بتحديد سعر الصرف في حدود ما لديها ويطلق على هنا السعر (سعر الصرف الرسمي) .²

الفرع الرابع: محددات سعر الصرف

يتأثر تحديد سعر الصرف بمجموعة واسعة من العوامل والتي تجعل في حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من مشاكل في توفير النقد الأجنبي، فإذا وضعنا جانب الأحداث السياسية والعسكرية والأحداث المتصلة بغضب الطبيعة يمكننا القول أن أهم المتغيرات التفسيرية في جانبي الطلب على الصرف وعرضه في الفترة الطويلة بصفة عامة تتمثل في:³

1. سعر الصرف والتضخم : تسند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1832) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ أبسط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه فيما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في

الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.

¹ دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 72.

² بلقاسم لندة ، مرجع سابق ، ص 18 ، 19 .

³ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الناشر منشأة المصارف بالإسكندرية ، 2004، ص 36 .

- بعض الدراسات التجريبية على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديث سعر الصرف في المدى القصير.¹

2. سعر الصرف ومعدل الفائدة:

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة D فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العملتين. هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم الخصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم أن هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 2.55%²

3. سعر الصرف وميزان المدفوعات:

يساهم سعر الصرف كذلك في إعادة توازن ميزان المدفوعات، حيث يؤدي تغير سعر الصرف إلى إحداث تعديلات في الأسعار أو التي تؤدي إلى أحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

والمقصود بتغير سعر الصرف، تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية الذي ينتج عنه انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية وبالتالي زيادة صادرات السلع المحلية (بسبب انخفاض أسعارها) أي تشجيع الصادرات، ومنه القضاء على العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، وما يمكن أن يغير سعر الصرف يتم غالباً في اتجاه التخفيض.³

¹ عدة واضح نور الهدى، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة تخرج متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2017-2016 ص32 .

² بالقاسم لندة، مرجع سابق، ص 31.

³ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2004-2005، ص ص64-65.

الفرع الخامس: سياسة سعر الصرف

لسياسة سعر الصرف مجموعة من التعاريف يمكن ذكر منها ما يلي:

- سياسه سعر الصرف هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختبار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع الوسائل الأخرى.
- تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الحل في توازنه.¹

1- سياسة تخفيض قيمة العملة:

يقصد بالتخفيض التقليل من القيمة المعتمدة في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.

وهو إجراء تقوم به السلطات النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي الثابت للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.² إذن هو أن تقرر الدولة تخفيض العملة مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من هذه العملات، ومعنى أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج.³

2 - سياسة رفع قيمة العملة:

تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري والفائض المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدفق السيولة، والتي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو بلدان ذات العملات التي تقيم على أنها قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.⁴

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014-2012 ص 105.

² بجراس عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2013 ص 62.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ص 240.

⁴ عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد بشار - ، 2017 ص 178.

المطلب الثاني : سوق الصرف

لتحديد سعر الصرف المتبادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات وهو ما يطلق عليه بسوق الصرف ، إذ لا يختلف سوق الصرف عن الأسواق الأخرى وإنما الاختلاف الجوهرى قد يكون خاص بالمعاملات النقدية والمالية والمتمثلة في شراء وبيع العملات الأجنبية.

الفرع الأول :تعريف سوق الصرف

يوجد عدة تعريف لسوق الصرف فمن أهمها:

- يعرف سوق الصرف على أنه "المكان أو السوق التي يتم من خلالها تحويل العملات بعضها إلى بعض، أي أنه السوق إلى تباع فيها ويشري منها العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى¹.
- يعرف أيضا: الأسواق التي يتم فيها تبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة، وعلى عكس الأسواق المالية لا نجد لأسواق الصرف مراكز الرئيسية محددة داخل الدولة، ولا توجد قواعد محددة للتعامل فيها، لأنها ببساطة تتكون من عدد من البنوك ومكاتب الصرافة والسماسة التي تتعامل في تجارة هذه العملات².
- سوق الصرف يتكون من كافة الأماكن، حيث يتم مبادلة الدولارات بعملات قومية أخرى، ثلاثة من أكبر أسواق الصرف الأجنبي في العالم تتمركز حاليا في لندن، نيويورك وطوكيو³.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف

تنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد الأنواع الآتية:⁴

- 1. سوق الصرف العاجلة:** هي السوق التي يتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم، لأنه يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى كلندن، وهي تعمل في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي، وتنشط على مدى 24 ساعة مستمرة بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية؛
- 2. سوق الصرف الآجلة:** سوق الصرف الآجلة تمثل جزء من سوق الصرف الأجنبي لتسليم مستقبلي، عند أسعار متفق عليها اليوم، العقد والسعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل

¹ السيد محمد أحمد السيريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعصرة، 2007 ص 240.

² رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مراكز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1437هـ، 2016م، مصر، ص 91.

³ كامل بكري وآخرون، الاقتصاد الدولي، دار التعليم الجامعي، مصر، ص 214.

⁴ سامي عفيف حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994، ص ص 39-38.

تاريخ الاستحقاق، وتتميز العمليات الآجلة للعمليات الأجنبية، بأنها تتم مباشرة بين البنوك، أو عن طريق الوسطاء (السماسة)؛

3. سوق الخيارات للعمليات الأجنبية: تعرف سوق الخيارات للعمليات الأجنبية بأنها المكان الذي يتم فيه

التفاوض حول عقود الخيارات للعمليات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة وحصول المشتري على الحق طيلة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية؛

4. سوق العقود المالية المستقبلية للعمليات الأجنبية: تعتبر هذه السوق امتداداً للأسواق العاجلة، وقد

استخدمت بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

الفرع الثالث : العمليات التي تتم في سوق الصرف

هناك ثلاث أنواع من العمليات التي يمكن أن تتم في سوق الصرف أين يكون مستوى الخطر لكل واحد منها مختلفاً عن الأخرى، فالمعاملين في هذه السوق يمكنهم إجراء عمليات في السوق العاجلة، وفي السوقين معاً، سواء لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم، وهي كالاتي: ¹

أولاً: العمليات التي تتم في سوق الصرف العاجل

يتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي ²:

1. المراجعة: وتعني شراء العملات في الأسواق منخفضة السعر، وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة، ومن ميزاتهما أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين؛

2. عمليات المقاصة: قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم، حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدتها المصدر.

ثانياً: العمليات التي تتم في سوق الصرف الآجل

من العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل ما يلي:

¹ مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار الغريب، القاهرة، 2003، صص 111-112.

² توفيق عبد الرحيم، يوسف حسني: الإدارة المالية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار الطفاء، ط 1، عمان، 2004، صص 110-112.

1. **التغطية:** أسواق الصرف الآجل وسيلة للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر الصرف العاجل، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة.¹
 2. **المضاربة:** يضع المضارب نفسه في مركز مكشوف حيث يهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات على مر الزمن، أي أنه يقبل على الخطر عمدا.²
 3. **المراجعة في أسعار الفائدة:** يؤدي اختلاف معدلات الفائدة بين الدول إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض إلى آخر يطبق معدل فائدة مرتفع، ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف.³
- ثالثا: العمليات التي تتم في سوق الصرف العاجلة الآجلة معا

ومن أهم هذه العمليات نذكر ما يلي: ⁴

1. **عمليات المبادلة:** وهي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، أو بمعنى آخر هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقا؛
 2. **الخيارات:** يعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين الطرف الأول "مشتري الخيار" والثاني "بائع الخيار"، حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري أو يبيع إذا ما رغب من الطرف الثاني، أصلا أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين حسب الاتفاق مقابل عمولة يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني وينقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين: ⁵
- خيار الشراء:** حيث يمتلك المشتري حق شراء العملة المتفق عليها بالسعر المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة بتاريخ استحقاق متفق عليه بالعقد؛

خيار البيع: حيث يمتلك البائع فترة زمنية محددة أو في تاريخ عقد الخيار المتفق عليه.

الفرع الرابع: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

إن تحويلات العملة تتم عن طريق الحسابات البنكية بشكل واسع وهذا يعني أن البنوك هو متعامل المفروض في سوق الصرف، ويتعامل في إطار سوق الصرف الأجنبي أطراف عديدة.

¹ دومينيك سالفادور: ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص147.

² كامل بكري: التمويل الدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص52.

³ لولو موسى بخاري، مرجع سابق، ص123.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص113-114.

⁵ طارق عبد العال حماد: المشتقات المالية: المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص39-44.

أولاً: البنك المركزي

يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف تسبباً من حيث المعاملات التي يقوم بها، إلا أن تأثيرها يعتبر في غاية الأهمية كون أن تدخلها يهدف إلى دعم أو حماية العملة المحلية من خلال مراقبتها للأسعار، والعمل على احترام مجالات تقلبات سعر صرف العملة في تلبية حاجيات الدولة من العملات الصعبة وتنفيذ الأوامر الصادرة عن الإدارة، كالبنوك المركزية الأجنبية والمنظمات الدولية، ففي الفترة الممتدة بين شهري ماي وجويلية 1979 تدخلت البنوك المركزية الرئيسية في سوق الصرف بما يقارب 5مليار دولار، ومنه فإن المتدخلين يتتبعون باهتمام كبير عمل البنوك المركزية قصد معرفة مؤشرات السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي المستقبلية التي يمكنها أن تؤثر على أسعار الصرف.¹

ثانياً: البنوك التجارية وبنوك الاستثمار

تعتبر البنوك من أهم المتعاملين في سوق الصرف، فهم يأخذون على عاتقهم عمليات الصرف سواء كانت لحسابهم أو لحساب زبائنهم، ومن أجل تسهيل عملياتهم تستخدم البنوك ودائعها لدى المؤسسات المالية الأجنبية، وهي تعتبر أداة لتبادل العملات.²

ثالثاً: سمسرة الصرف (الوسطاء)

يلعب السمسرة دوراً أساسياً في سوق الصرف من دون أن يكونوا مجبرين على شراء أو بيع العملات، وعليه فهم يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها، فوظيفة السمسرة هي جعل السوق أكثر فاعلية وسيولة في الوقت الذي يكون فيه على اتصال دائم مع العديد من البنوك، وترتفع مكانة السمسرة تبعاً لنوعية الوساطة التي يقيمونها مع المؤسسات المالية الناشطة في سوق الصرف مثل: مكاتب الصرف التي تقوم بعملية الصرف نقداً بين البنوك وزبائنهم.³

رابعاً: الزبائن أو العملاء الخاص

لا يتدخل الزبائن أو العملاء الخواص مباشرة في أسواق الصرف، فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهون إلى البنوك التي تمارس نشاطاً في سوق الصرف أو سمسرة السوق، ويمكن تقسيمهم كالاتي:⁴

¹ محمد علة : الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 73-74.

² سام الحجار: نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 100.

³ Maurice Debeauvais, yvon semma, **la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risques**, economique, paris, p91.

⁴ زهير سعدي، نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009، ص 27.

- ✓ المؤسسات الصناعية والتجارية التي تسمى غالبا بالشركات غير المالية؛
- ✓ المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف؛
- ✓ المستثمرون الدوليون.

ويقوم العملاء الخواص بالتدخل في الصرف لسد حاجات المتعاملين في العمليات التجارية (الصادرات والواردات) وكذلك العمليات المالية الدولية (إقراض أو اقتراض العملات الأجنبية).

خامسا: المؤسسات المالية غير المصرفية

أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية أهم المتعاملين في أسواق الصرف، والتي تشمل في الفروع المالية للمجموعات الصناعية والمؤسسات الاستثمارية كصناديق التقاعد وشركات التأمين، أما بالنسبة لتدخلاتهم فهي لا تقتصر فقط على حيازة العملات أو التغطية من مخاطر الصرف، بل تتعدى أيضا للمضاربة على العملات.¹

المطلب الثالث : مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل، وفيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مرّ بها سعر صرف الدينار الجزائري:

1. الفترة الممتدة ما بين 1962 و1970:²

بعد الاستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل. ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم، فبالفعل تمت مراقبة كل عمليات الاستيراد والتصدير وكذا إنشاء الديوان الوطني للتجارة، هذه الاجراءات كانت متنوعة بإنشاء العملة الوطنية الدينار في أبريل 1964 والذي تم تحديده 180مغ من الذهب الخالص فتحّل الدينار الجزائري محل الفرنك الجديد.

¹السعيد العناني: آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهتها: حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2006ص09.

²مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2011-2010صص28-29

2. الفترة الممتدة ما بين 1971 و1987:1

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها للتطور الصناعي المشروع في 1966. فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في الأسواق المالية العالمية. وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.

3. الفترة الممتدة ما بين 1988 و1994:2

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشرينين محدوديته مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة

¹ شعب بنوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نموذجاً قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 5، 2011، ص123.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص218-217.

استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

أ- **الانزلاق التدريجي**: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار 9.4 دج/ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/ في نهاية مارس 1991.

ب- **التخفيض الصريح**: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 في المائة بالنسبة للدولار، و هذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 في المائة، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17 في المائة و على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج.

4. الفترة ما بعد 1994¹:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع (F. M. I). حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17 في المائة وكان قبل ذلك قد فقد 50 في المائة من قيمته عام 1990 وما بين 25 في المائة و 30 في المائة ما بين 1993 و1991. وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 في المائة وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994. وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين سنة 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 في المائة وتبعه انخفاض بحوالي 13 في المائة بين 1998 و2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية و هذا منذ أوائل 2002. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 في المائة و 5 في المائة، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الاجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 في المائة وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5 في المائة و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد

¹ شعب بنوة، رحيمة خياط، مرجع سابق، ص 124

حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو و واصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

المبحث الثاني: الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، و يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

الفرع الأول : مفهوم الميزان التجاري و أهميته

1. مفهوم الصادرات والواردات :

لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع و الخدمات التي تصدر أو تستورد، أو بمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الاستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين.

و بعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري¹.

2. مفهوم الميزان التجاري :

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية²، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

¹ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الاسس النظرية، دار لأسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص150.

² عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2002، ص46.

و يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري¹.

3. أقسام الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من قسمين هما² :

➤ **الميزان التجاري السلعي:** هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة)، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ملموسا (التدفقات السلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

➤ **الميزان التجاري الخدمي :** هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضا المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

4. أهمية الميزان التجاري³:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، و أن لبضائعها سعرا تنافسية وجودة في السوق المحلية و الخارجية يصاحب ذلك إرتفاع في مستوى الإنتاج

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2001 ، ص 76.

² برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، ملكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2012 - 2013 ، ص 42.

³ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 231.

والتشغيل المحليين ، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

الفرع الثاني : التوازن و الإختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاحتلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

أولا: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:¹

$$\text{الانتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه:

$$\text{الانتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثانيا: الإختلال في الميزان التجاري

يحدث الإختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الأردن، 2004، ص ص 124-125.

الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (إلتزامات الدولة على الخارج) .

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة.

قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبيًا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضًا سلبيًا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات¹، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج اعتمادًا المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.²

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتباعها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.³ فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور

¹ المرجع السابق، ص 234

² عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 207.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236.

قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافه¹.

المطلب الثاني: التقلبات في أسعار الصرف و الميزان التجاري

ينبغي أن يكون سعر الصرف في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية. عندما بلد يستورد منتج يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

الفرع الأول : علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية لأن انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه يؤثر على حجم الصادرات والواردات زيادة أو نقصانا. كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما فمثلا عندما بلد ما يصدر منتج، البلد المستورد لهذا المنتج يقوم بالتسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، إذن هو ملزم بشراء عملة البلد المصدر (الأجنبية) وبيع عملته المحلية. ومنه أي تغير في حجم الصادرات أو الواردات سيؤثر في سعر الصرف. ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الحالتين الآتيتين :

1. في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية : بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو ثقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات².

2. في حالة فائض في ميزان المبادلات الجارية : تكون الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة المحلية من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين. العملة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 404.

² فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق، ص 58.

المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة¹.

الفرع الثاني : تأثير تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات و الواردات:

أولاً: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الصادرات :

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل².

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية: ³

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق، ص 97.

² اسعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص7.

³ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها¹:

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.²

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 267.

² بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2001-2002، ص 130.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام¹.

الفرع الثالث : تأثير تخفيض العملة على الإقتصاديات النامية:

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

1. التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا راجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الإستخراجية و التي تتحدد أسعارها عالميا.²

أولاً: مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجه للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة قدراتها التصديرية³.

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 148.

² اسمية زرار و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009، ص 364.

³ عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص 189.

ثانيا: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها، وعادة ما تكون هي الدول الصناعية، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية، وهذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبيين هما: الجانب السعري و الجانب الكمي، و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة¹.

2. التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري و ذلك في ظل توفر الشروط التالية:

أولاً: مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصدرة للسلع و التي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض و ذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب ومن بينها نظام الإعانات و نظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة.

¹ المجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2007، ص330.

فظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.¹

ثانيا : مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات و مواد غذائية وأدوية... الخ، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقض الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية².

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات العربية السابقة

تم في هذا الفصل عرض الدراسات السابقة ، التي ناقشت موضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وفقا لتسلسلها الزمني كما يلي:

1.هداجي عبد الجليل ، تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012 تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، و كان الهدف هو تبيان أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات خاصة وعلى اقتصاد الجزائر بصفة عامة.

¹ Commerce Secre Secretary Government of India , **Anti-Dumping-Aquide**, Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India, 1995,p5.

² زواوي الحبيب ، سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006،ص2.

وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة و القياسي في استعراض حالة الجزائر و قياس مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن :

- سعر الصرف عامل ضروري و اساسي لتعديل ميزان المدفوعات, لكن غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية شاملة, لتحقيق الاثر الايجابي المرجو.
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية للدينار خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الاصلاحات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف. **2. سليمة بوعودة زهير، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري (2005-2012)**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, الجزائر, 2017-2018 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري, و كان الهدف منها هو إلقاء الضوء على تبيان أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات خاصة وعلى اقتصاد الجزائر بصفة عامة، وبالإضافة إلى محاولة إبراز أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف تعد أداة لاعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف.

3. دراسة عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري, و كان الهدف منها محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري و كذلك معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو و سعر صرف الدولار, وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية و المعطيات المالية الخاصة بالجزائر, و كذلك اتبع الباحث أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة, و توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري من جهة, وبين سعر صرف الدولار و الميزان التجاري من جهة أخرى. تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف, بالنسبة للجانب التطبيقي إتفقت من خلال إستخدام نموذج التكامل المشترك .

4. زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ,بسكرة , الجزائر, 2014-2015 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري, و كان الهدف منها :

- تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والميزان التجاري.
- بحث مسيرة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.
- معرفة مدى تحقيق اهداف اتباع الجزائر لسياسة تحرير الجارة الخارجية.
- محاولة الإحاطة بموضوع التجارة الخارجية و الميزان التجاري في الجزائر.

وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي تطرق فيه الباحث الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهية, و كذلك اتبع الباحث المنهج التحليلي الذي تطرق فيه الباحث إلى تحليل الجداول والإحصائيات التجارية ومن ثم اسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة. و توصلت هذه الدراسة إلى أن :

- نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أنهذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.
- الميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر، إلا أن ذلك يعود إلتمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية إلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية والتصديرية له.
- تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية، وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، في حين تبلغ قيمة الصادرات خارج المحروقات حوالي 1% مما يبين فشل السياسة الجزائرية في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

• هناك تميز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوربية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة، وأيضا يجعله في خطر إذا ما تعرضت دول المجموعة إلى أزمة.

و تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و المتغير التابع.

5. شوشان زهير، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 تناولت هذه الدراسة موضوع تقلبات أسعار الصرف و آثارها على الميزان التجاري، و كان الهدف منها :

- محاولة معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار بتناسبه لعملات البلدان التي تتعامل معها الجزائر.

وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار النظري لسعر الصرف و كذلك الميزان التجاري كظاهرة إقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، و كذلك اتبع الباحث المنهج الكمي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة، وهذا بهدف قياس اثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف يتأثر بعدة عوامل إقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات و حالة الموازنة العامة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي و الإشاعات، و أن التدهور المفاجئ لسعر البترول أدى إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي و ارتفاع تكاليف الصرف. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف .

6. دراسة دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك

من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري للفترة 1990-2013 وتوصلت الدراسة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف. تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف.

7.دراسة دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-

2015)دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2016-2017 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، و كان الهدف منها محاولة الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بمشكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.و محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و ابرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.

و توصلت هذه الدراسة أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف.

8.أمين غويال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-

2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهاد ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015-2016 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، و كان الهدف منها محاولة معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على المنهج الكمي.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف يتأثر بعدة عوامل إقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة ومعدلات التضخم و حالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي و الاشاعات. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير التابع.

9. دراسة حميدات سعاد، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، و كان الهدف منها محاولة دراسة وتحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأبرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي، و توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف ، كما أثبتت نتائج الدراسة ، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول ، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف بالنسبة للجانب التطبيقي إتفقت من خلال إستخدام نموذج التكامل المشترك .

10. أمال باب، سعايدية صحراء ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي، الجزائر، 2017-2018 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، و كان الهدف من الدراسة يكمن في اظهار وفهم العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ، وكذا تسليط الضوء و الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و عناصر ميزان المدفوعات من خلال التعرف على اهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار و عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017).

وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، و توصلت هذه الدراسة إلى أن إن سعر الصرف أداة تمكن من ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بالإضافة إلى اعتباره وسيلة لإعادة توازن ميزان المدفوعات و ذلك من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو سياسة الرقابة على الصرف. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و تتفق من خلال المتغير المستقل و هو سعر الصرف.

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية السابقة

1.دراسة: Malcolm f, Mcpherson and Tzvetana rakovski, exchange rates and economic growth in kenya : an econometric analysis, african economic policy1970-1996.

الغرض من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1970 إلى 1996 وتم تحليل العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي ونمو الناتج المحلي, و تم اشتقاق العلاقة بثلاث طرق هي نموذج الاقتصاد الكلي المحدد, نموذج الانحدار التلقائي و طريقة المعادلة الواحدة, ومن النتائج المتوصل لها عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في كينيا ولكن توجد علاقة غير مباشرة بينهما, وتشير نتائج الانحدار التلقائي إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي غير مرتبطان بشكل أساسي، لكن في المدى الطويل لا يمكن الفصل بينهما. تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و مجتمع العينة بحيث الدراسة الحالية تدرس حالة الجزائر أما الدراسة السابقة تدرس حالة كينيا.

2.دراسة : okwuchukwu odili Effects of exchange rate trends and volatility on imports in nigeria, international journalof economics, 2015

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اتجاهات تقلبات سعر الصرف على واردات نيجيريا من سنة 1971 إلى 2011 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ و كذلك التكامل المشترك, و قد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات تقلبات سعر الصرف كان لها تأثير ايجابي وكبير على الواردات في المدى الطويل فقط. تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في فترة الدراسة و مجتمع العينة بحيث الدراسة الحالية تدرس حالة الجزائر أما الدراسة السابقة تدرس حالة نيجيريا.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف عنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. من جوانب عديدة، فهو أداة هامة يتم من خلالها تسهيل عملية التبادل التجاري الخارجي وزيادة نشاط التصدير والاستيراد، فضلا عن ذلك فهو يعتبر وسيلة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات العالمية، وذلك من خلال ربط أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم الأساسية لسعر الصرف وأنظمتها ومراحل تطوره في الجزائر بالإضافة إلى الميزان التجاري و آثار تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وهو ما سنقوم بدراسته تطبيقيا في الفصل التالي.

**الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر
تقلبات سعر الصرف على الصادرات
والواردات خلال الفترة
(2018-2000)**

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنقوم بالدراسة القياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات في الجزائر، من خلال استخدام المنهجيات الحديثة، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبار التكامل المشترك، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع الدراسة وتحديد متغيراتها، وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة

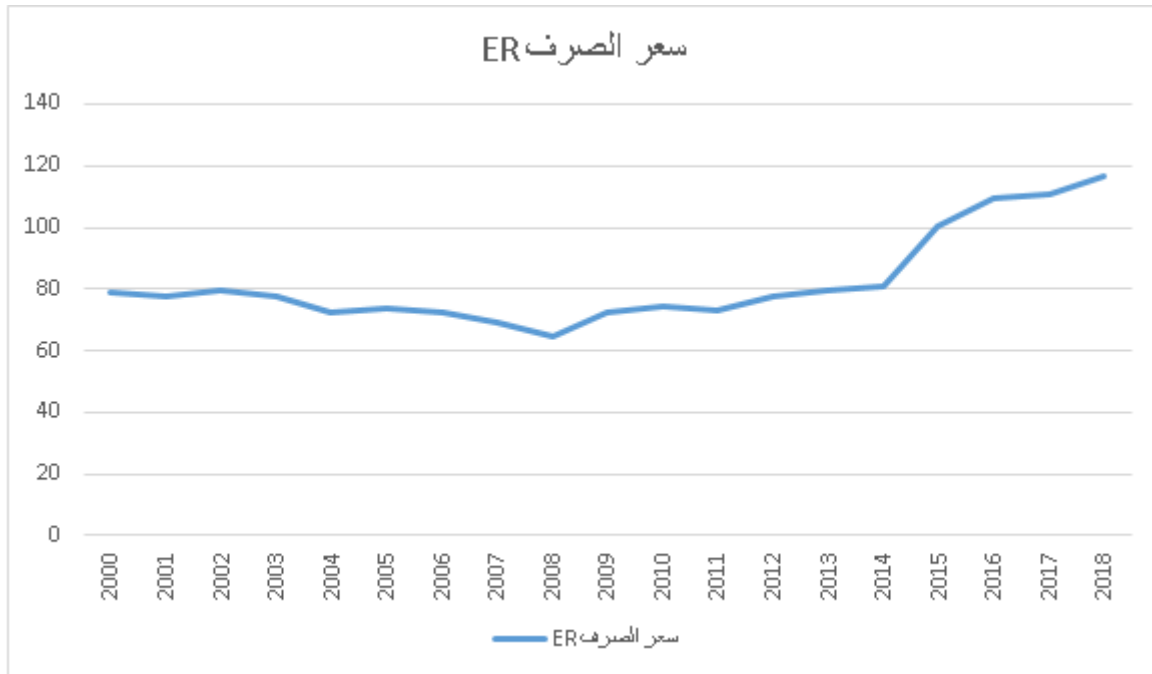
يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الجزائري حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية لإجمالي الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2018 وقد تم الحصول عليها من المصادر الرسمية.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

1. متغيرة سعر الصرف: وتمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز ER

ومعطيات المتغيرة مأخوذة من الموقع التالي: www.andi.dz

الشكل (01-02) التمثيل البياني لسلسلة سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار للفترة (2000-2018)

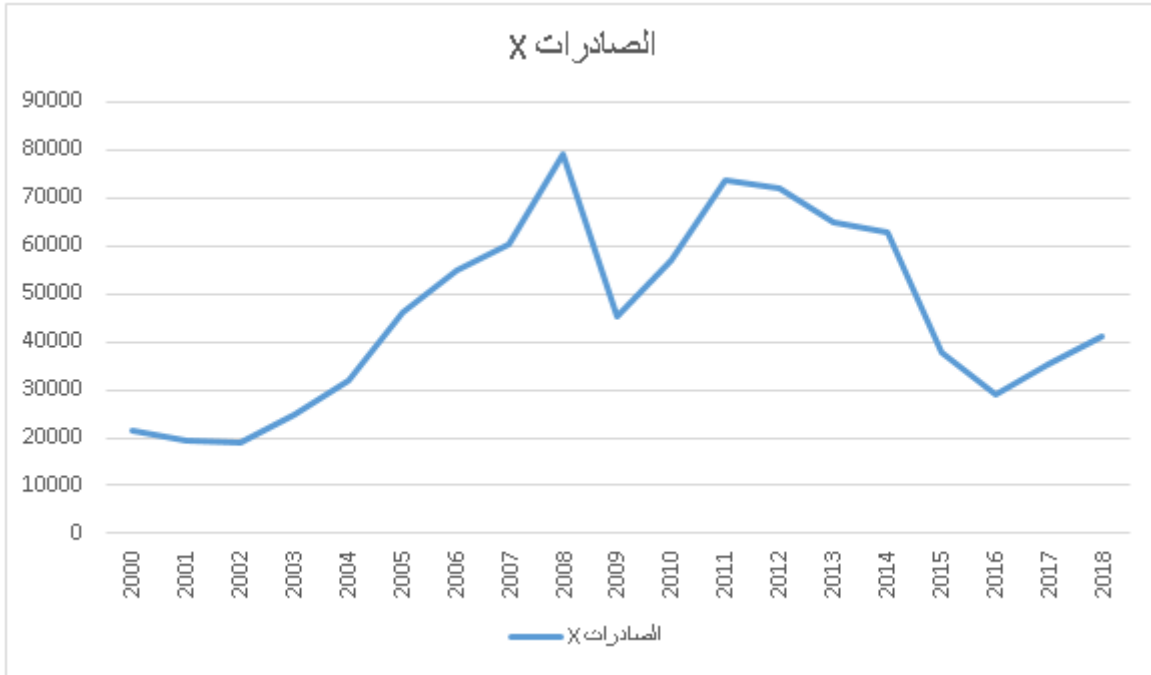


المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel 2016 وبيانات الملحق (01)

نلاحظ من خلال الشكل (01) التقلبات التي مرّ بها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث نلاحظ استقرار نسبي خلال الفترة 2000-2007 و هذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار و هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، و عرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة 2009-2018 حيث سجل 116.62 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2018 .

2. متغيرة الصادرات: هي عبارة عن قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية ونرمز لها بالرمز X ومعطيات المتغيرة مأخوذة من الموقع لتالي: www.andi.dz

الشكل (02-02): التمثيل البياني لسلسلة الصادرات



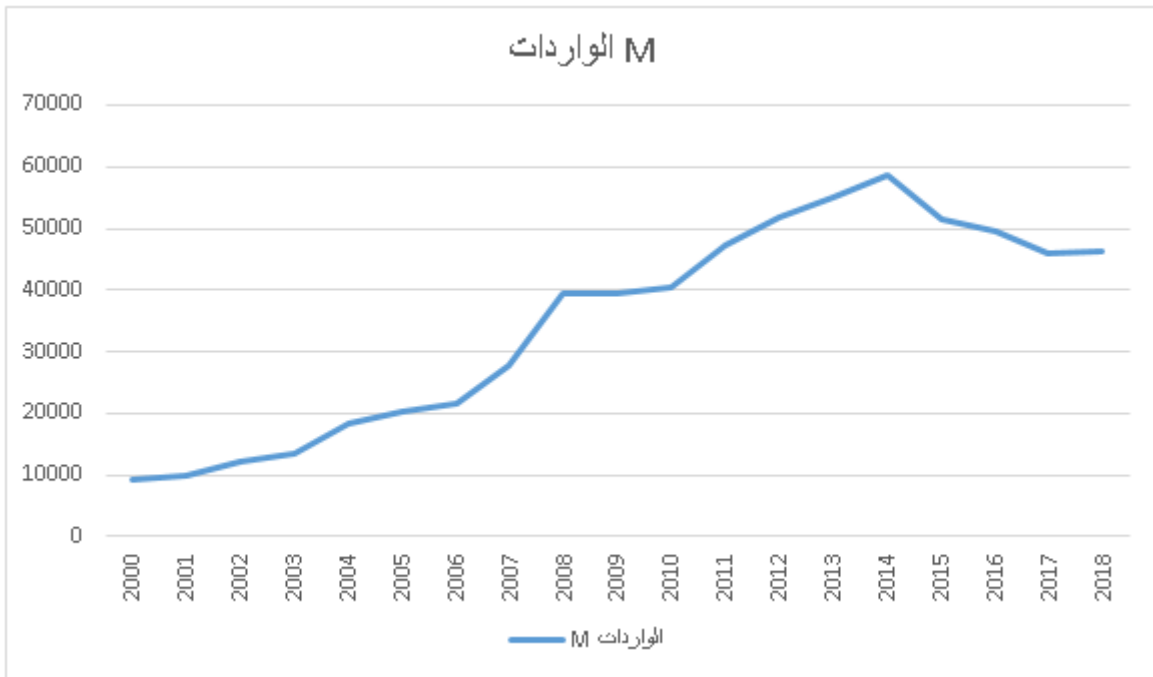
المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel 2016 وبيانات الملحق (02)

نلاحظ من خلال المنحنى أن تغير قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2015 في حالة ارتفاع ، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2008 79193 مليون دولار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، و في عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب الأزمة العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي للنفط، و خلال الفترة 2010-2014 إرتفعت قيمة الصادرات بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية، أما في سنة

2015-2016 فقد انخفضت قيمة الصادرات و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول, وخلال الفترة 2017-2018 إرتفعت قيمة الصادرات حيث بلغت 41168 مليون دولار سنة 2018.

3.متغيرة الواردات : والمتمثلة في قيمة إجمالي الواردات ونرمز لها بالرمز **M** ومعطيات المتغيرة مأخوذة من الموقع التالي: www.andi.dz

الشكل (02-03) التمثيل البياني لسلسلة الواردات



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel 2016 وبيانات الملحق (03)

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2015 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية, ونلاحظ أن الواردات في حالة انخفاض خلال الفترة 2016-2018.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة فيليبس بيرون¹

طور فيليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة رقم 02 وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من بيرون و فيليبس سنة 1998 طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ديكي فولر الموسع الذي يستعمل الطريقة المعيارية. ويقوم اختبار pp على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج. الفرضيتان هما:

$H_0 : \alpha = 0$ الفرضية العدمية

$H_1 : \alpha < 0$ الفرضية البديلة

وتتمثل صيغ النتائج في:

النموذج الأول : $\Delta Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني : $\Delta Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثالث $\Delta Y_t = \alpha Y_{t-1} + c + Bt + \varepsilon_t$

النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت .

النموذج الثاني بدون اتجاه زمني وبحد ثابت.

النموذج الثالث باتجاه زمني وبحد ثابت.

ويستخدم اختبار فيليبس بيرون اختبار الفرضية العدمية ابتداء بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة مع القيم الجدولة بنفس الطريقة كما في اختبار ديكي فولر المطور، ويتميز اختبار فيليبس بيرون بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج ديكي فولر المطور.

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009-2010.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة " جوهانسن " ¹

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار " انجل وجرانجر"، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية "جوهانسن" على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك.

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية " جوهانسن"

$$\lambda \text{ trace} = n \sum \ln (1-\lambda_i)$$

حيث:

n: عدد المشاهدات،

r : رتبة المصفوفة،

K: عدد المتغيرات.

ويتم مقارنة قيم $\lambda \text{ trace}$ المقدرة مع القيم الجدولية ونختبر الفرضيات الخاصة بجوهانسن.

الفرع الثالث: اختبار السببية ²

تعتمد كثير من الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار انجل وجرانجر للسببية من أجل تحديد اتجاه السببية.

إن مفهوم جرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين، حيث يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة

¹ زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011-2010 ص 279.

² رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2015-2014 ص 60-61.

زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة إن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية لآثر سعر الصرف على الصادرات والواردات في الجزائر ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: اختبار استقراره السلاسل

قبل التطرق إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من دراسة استقرارية السلاسل لمتغيرات الدراسة وقد تم الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون، و ذلك باستعمال برنامج Eviews-9.

الجدول رقم (01-02): اختبار PP لسعر الصرف

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.9601	-1.606610	-1.961409	-2.699769	1.486252	النموذج الاول	سعر الصرف
0.9920	-2.660551	-3.040391	-3.857386	0.852507	النموذج الثاني	
0.9983	-3.286909	-3.690814	-4.571559	0.510913	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج Eviews-9 و الملحق رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الإستقرار عند المستوى (Level) وأن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة المطلقة عند مستوى معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % و منه نقوم بقبول الفرضية العدمية H_0 أي وجود جذر وحدة وبالتالي سلسلة سعر الصرف غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (02-02): اختبار PP لسعر الصرف من الدرجة الأولى

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.0096	-1.606129	-1.962813	-2.708094	-2.724171	النموذج الاول	سعر الصرف
0.0545	-2.666593	-3.052169	-3.886751	-3.005345	النموذج الثاني	
0.0003	-3.297799	-3.710482	-4.616209	-6.568133	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج 9-Views و الملحق رقم (05)

تشير نتائج الجدول أن متغيرات الدراسة تصبح مستقرة عند الفرق الأول بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى و أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% و منه نقبل الفرضية البديلة H1 أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار سلسلة سعر الصرف أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي : $I(1) \rightarrow ER$.

الجدول رقم (02-03): اختبار PP لسلسلة الصادرات

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.5673	-1.606610	-1.961409	-2.699769	-0.289371	النموذج الاول	الصادرات
0.3742	-2.660551	-3.040391	-3.857386	-1.787166	النموذج الثاني	
0.8270	-3.286909	-3.690814	-4.571559	-1.393716	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج 9-Views و الملحق رقم (06)

من خلال مقارنة القيم المحسوبة مع القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% تبين أن القيم المحسوبة أقل من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة، وبذلك نقبل فرضية العدم H0 التي تدل على عدم إستقرارية سلسلة الصادرات عند المستوى ولذلك نقوم بالختبار الاستقرارية عند الفروق من الدرجة الاولى .

الجدول رقم (02-04): اختبار PP لسلسلة الصادرات من الدرجة الاولى

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.0166	-1.606129	-1.962813	-2.708094	-2.481403	النموذج الاول	الصادرات
0.0688	-2.666593	-3.052169	-3.886751	-2.877569	النموذج الثاني	
0.1160	-3.297799	-3.710482	-4.616209	-3.206229	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج Eviews-9 والملحق رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% و بالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار سلسلة الصادرات أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي: $X \rightarrow I(1)$.

الجدول رقم (02-05): اختبار PP لسلسلة الواردات

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.8779	-1.606610	-1.961409	-2.699769	0.807376	النموذج الاول	الواردات
0.5529	-2.660551	-3.040391	-3.857386	-1.412541	النموذج الثاني	
0.9878	-3.286909	-3.690814	-4.571559	-0.181116	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج Eviews-9 والملحق رقم (08)

من خلال الجدول نلاحظ أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الإستقرار عند المستوى وأن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% و منه نقوم بقبول الفرضية العدمية H_0 أي وجود جذر وحدة وبالتالي سلسلة سعر الصرف غير مستقرة وإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (02-06): اختبار PP لسلسلة الواردات من الدرجة الأولى

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	10%	5%	1%			
0.0166	-1.606129	-1.962813	-2.708094	-2.481403	النموذج الاول	الواردات
0.0688	-2.666593	-3.052169	-3.886751	-2.877569	النموذج الثاني	
0.1160	-3.297799	-3.710482	-4.616209	-3.206229	النموذج الثالث	

من إعداد الطالب بالاستعمال برنامج Eviews-9 و الملحق رقم (09)

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بالقيمة ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار سلسلة الواردات أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي : $M \rightarrow I(1)$.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

بعد التحقق من الشرط الأول الخاص باستقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من نفس الدرجة، ومنه يتبين أن هناك إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك، وللتحقق من ذلك سنقوم باستخدام اختبار جوهانسن، بحيث إذا كانت قيمة الأثر (λ_{trace}) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فإننا نرفض H_0 ، بحيث كانت الفرضيات كالتالي:

H_0 : عدم وجود علاقة التكامل المشترك

H_1 : عدم وجود علاقة التكامل المشترك

وقبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء وسنقوم بتحديد هـا كما يلي:

1- بالنسبة لسعر الصرف والصادرات:

الجدول رقم (02-07): اختبار درجة التباطؤ بالنسبة لسعر الصرف والصادرات

2	1	0	الإبطاء
27.99937	27.61844	30.71627	Akaike
28.48950	27.91252	30.81430	Schwarz

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10)

حسب هذا الاختبار نأخذ درجة التباطؤ (1) لأنها تمثل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين وعليه سنعتمدها في اختبار التكامل المشترك.

2- بالنسبة لسعر الصرف والواردات:

الجدول رقم (02-08): اختبار درجة التباطؤ بالنسبة لسعر الصرف والواردات

2	1	0	الإبطاء
24.96488	24.69946	30.44683	Akaike
25.45500	24.99353	30.54486	Schwarz

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (11)

سنقوم بأخذ درجة التباطؤ (1) لأنها تمثل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين وعليه سنعتمدها في اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و الصادرات بالنسبة ل $\lambda trac$

الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	$\lambda trac$	الإبطاء
0.5788	15.49471	6.990120	R = 0
0.1271	3.841466	2.327897	R = 1

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (12).

الجدول رقم (02-10): نتائج اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و الصادرات بالنسبة ل λMax

الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	λMax	الإبطاء
0.7837	14.26460	4.662223	R = 0
0.1271	3.841466	2.327897	R = 1

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (12).

يتضح من القيم الإحصائية الواردة في الجدولين أعلاه أنه من غير الممكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (سعر الصرف والصادرات). فقد جاءت قيمها أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل .

الجدول رقم (02-11): نتائج اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و الواردات بالنسبة ل λ_{trac}

الإبطاء	λ_{trac}	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
R = 0	13.61341	15.49471	0.0942
R = 1	3.502827	3.841466	0.0613

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (13).

الجدول رقم (02-12): نتائج اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و الواردات بالنسبة ل $\text{Max } \lambda$

الإبطاء	$\text{Max } \lambda$	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
R = 0	10.11058	14.26460	0.2048
R = 1	3.502827	3.841466	0.0613

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (13).

من خلال الجدولين السابقين لاختبار جوهانسن نلاحظ أن قيمة الأثر والقيمة القصوى أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بذلك نقبل الفرضية العدمية H_0 التي تقوم على عدم وجود تكامل مشترك، أي أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والواردات.

الفرع الثالث: اختبار السببية لجراجر

الجدول رقم (02-13): نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف والصادرات

الاحتمال	إحصائية فيشر	الفرضية العديمة
0.8239	0.19690	سعر الصرف لا تسبب في الصادرات
0.2179	1.73473	الصادرات لا تسبب في سعر الصرف

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (14).

من خلال الجدول وبالنظر إلى احتمال تسبب سعر الصرف في الصادرات والذي يساوي 0.8239 نلاحظ أنه أكبر من 5٪، ومنه نقبل فرضية العدم أي أن سعر الصرف لا تسبب في الصادرات، وكذلك بالنسبة لاحتلال تسبب الصادرات في سعر الصرف الذي يساوي 0.2179 أكبر من 5٪، أي أن الصادرات لا تسبب في سعر الصرف.

الجدول رقم (02-14): نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف والواردات

الاحتمال	إحصائية فيشر	الفرضية العديمة
0.3961	1.00135	سعر الصرف لا تسبب في الواردات
0.0753	3.23291	الواردات لا تسبب في سعر الصرف

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (15).

يتبين لنا من خلال الجدول وبالنظر إلى احتمال تسبب سعر الصرف في الواردات والذي يساوي 0.3961 نلاحظ أنه أكبر من 5٪، ومنه نقبل فرضية العدم أي أن سعر الصرف لا تسبب في الواردات، وكذلك بالنسبة لاحتلال تسبب الواردات في سعر الصرف الذي يساوي 0.0753 أي أكبر من 5٪، أي أن الواردات لا تسبب في سعر الصرف.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

- ✓ بينت نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة عدم استقرارها عند المستوى لكن تستقر عند تطبيق الفروقات الأولى ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تستقر عند الفروقات الأولى.
- ✓ من خلال اختبار الاستقرارية يتبين أن سلسلة سعر الصرف غير مستقرة عند المستوى، لكنها تستقر بعد إجراء الفروق الأولى، وبالتالي فهي مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني إمكانية وجود تكامل مشترك؛
- ✓ من خلال اختبار الاستقرارية يتبين أن سلسلة الواردات غير مستقرة عند المستوى، لكنها تستقر بعد إجراء الفروق الأولى، وبالتالي فهي مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني إمكانية وجود تكامل مشترك؛
- ✓ من خلال اختبار الاستقرارية يتبين أن سلسلة الصادرات غير مستقرة عند المستوى، لكنها تستقر بعد إجراء الفروق الأولى، وبالتالي فهي مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني إمكانية وجود تكامل مشترك؛
- ✓ إتضح من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والصادرات، وكذلك بالنسبة لسعر الصرف والواردات فلا توجد بينهما علاقة طويلة المدى؛
- ✓ تشير نتائج اختبار السببية وفق غرانجر إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والصادرات، وبين سعر الصرف والواردات.

خلاصة الفصل :

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية حيث تم تقديم متغيرات الدراسة وكذلك الأدوات المستخدمة، ومن ثم التطرق إلى عرض النتائج ومناقشتها في المبحث الثاني. ومن خلال النتائج تم التوصل إلى أن متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى إلا أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والصادرات، وكذلك لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والواردات.

خاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما يتدخل السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لإتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، وخصوصا تأثيره على الصادرات والواردات.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات في الجزائر، ومن أجل تحقيق أهداف الموضوع، فقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية لسعر الصرف والميزان التجاري أما في الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسة التطبيقية وذلك من خلال تعريف متغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة و عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

أولا-إختبار الفرضيات :

- من خلال الدراسة توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والصادرات وبالتالي ننفي صحة الفرضية الأولى .
- وكذلك توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات وبذلك ننفي صحة الفرضية الثانية.

ثانيا-نتائج الدراسة :

- يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الدول في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث إهتمت الدول بدراسته بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية، ولهذا يتوجب على الدول إختيار نظام سعر صرف يتلائم مع معطياتها الاقتصادية.
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية ، كله قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- إن إعتقاد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للبنك.
- من خلال الدراسة القياسية تبين أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، كما أن النموذج المتحصل عليه صالح من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية.

رابعة- آفاق الدراسة:

- أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

المصادر و المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. الكتب :

1. عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
2. لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
3. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2019.
4. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2004.
6. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعمورة، 2007.
7. رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مراكز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1437هـ، 2016.
8. حسين محمد كمال، صباغ رقيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
9. سامي عفيف حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994.
10. سامي عفيف حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994.

11. مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار الغريب، القاهرة، 2003.
 12. توفيق عبد الرحيم، يوسف حسني: الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الطفاء، ط1 عمان، 2004.
 13. دومينيك سالفادور: ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
 14. كامل بكري: التمويل الدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.
 15. طارق عبد العال حماد: المشتقات المالية: المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
 16. سام الحجار: نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
 17. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الأردن، 2004.
 18. اسعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009.
2. المذكرات و الأطروحات:
1. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012 .
 2. دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
 3. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012.
 4. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة فياسية لتطرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2009-2010.

5. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2003 - 1974 , مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
6. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
7. زهير سعدي، نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009.
8. السعيد العناني: آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهةها: حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
9. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2001-2002.

3. المجلات:

1. شعيب بنوة ، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر غدجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد5، 2011.
2. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عيد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، (مقال مقبول للنشر)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
3. معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، الكويت، يوليو 2011.
4. اسمية زيرار و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Malcolm f. McPherson and Tzvetana rakotski, **exchange rates and economic growth in Kenya : an econometric analysis**, african economic policy.
2. Muhammad ifran chani, Muhammad azam akmal younas, **the causal Relationship between foreign direct investment, imports and exports in Pakistan**, bulletin of business and economic, 3(3), 2014.
3. okwuchukwu odili **Effects of exchange rate trends and volatility on imports in Nigeria**, international journal of economics, 2015.
4. Commerce Secre Secretary Government of India , **Anti-Dumping-Aquide**, Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India, 1995.
5. Maurice Debeauvais, yvon semma, **la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risque**, economique, paris.

ثالثا: المواقع الألكترونية

1. www.andi.dz
2. [http : // www . aljazeeraafx . net](http://www.aljazeeraafx.net)

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2018

السنوات	سعر الصرف
N	ER
2000	78.7772
2001	77.2647
2002	79.6850
2003	77.3683
2004	72.0653
2005	73.3669
2006	72.6459
2007	69.3644
2008	64.5810
2009	72.6467
2010	74.3199
2011	72.8537
2012	77.5519
2013	79.3809
2014	80.56
2015	100.46
2016	109.47
2017	110.96
2018	116.62

الملحق رقم 02: تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2018

الصادرات X	السنوات N
21650	2000
19177	2001
18832	2002
24646	2003
32086	2004
46232	2005
54741	2006
60529	2007
79193	2008
45194	2009
57053	2010
73489	2011
71866	2012
64974	2013
62886	2014
37787	2015
28883	2016
35191	2017
41168	2018

الملحق رقم 03: تطور الواردات خلال الفترة 2000-2018

السنوات N	الواردات E
2000	9174
2001	9941
2002	12007
2003	13534
2004	18309
2005	20375
2006	21456
2007	27631
2008	39479
2009	39294
2010	40473
2011	47247
2012	51750
2013	55020
2014	58580
2015	51501
2016	49437
2017	46059
2018	46197

الملحق رقم 04: نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرار سلسلة سعر الصرف

الجدول الأول: نتائج اختبار فيليبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: ER has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.486252	0.9601
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		32.82932
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		39.14336

الجدول الثاني: نتائج اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.852507	0.9920
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	31.72855
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	34.98202

الجدول الثالث: نتائج اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.510913	0.9983
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.13379
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.027511

الملاحق رقم 05: نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرار سلسلة سعر الصرف بعد الفرق الأول

الجدول الأول: اختبار فيليبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.724171	0.0096
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	36.07619
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	32.93843

الجدول الثاني: اختبار فيليبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.005345	0.0545
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	32.90875
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	29.93208

الجدول الثالث: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.568133	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24.67574
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.777734

الملحق رقم 06: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة لاستقرار سلسلة الصادرات

الجدول الأول: نتائج اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: X has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.289371	0.5673
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.74E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.55E+08

الجدول الثاني: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: X has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.787166	0.3742
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.45E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.48E+08

الجدول الثالث: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: X has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.393716	0.8270
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.45E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.34E+08

الملاحق رقم 07: اختبار فيليبس بيرون بالنسبة لاستقرار سلسلة الصادرات بعد الفرق الاول

الجدول الأول: اختبار فيليبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: $D(X)$ has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.192998	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.85E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.84E+08

الجدول الثاني: اختبار فيليبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: $D(X)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.094830	0.0066
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.866593	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.83E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.81E+08

الجدول الثالث: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: $D(X)$ has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.269775	0.0031
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.66E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	49934728

الملحق رقم 08: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة لاستقرار سلسلة الواردات

الجدول الأول: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: M has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.807376	0.8779
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19076399
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30346614

الجدول الثاني: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: M has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.412541	0.5529
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	14446112
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	17886654

الجدول الثالث: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: M has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.181116	0.9878
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	14350869
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14350869

الملحق رقم 09: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة لاستقرار سلسلة الواردات بعد الفرق الاول

الجدول الأول: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الأول

Null Hypothesis: D(M) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.481403	0.0166
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
..		
Residual variance (no correction)		
		17588955
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		
		16948760

الجدول الثاني: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثاني

Null Hypothesis: D(M) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.877569	0.0688
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		
		15805540
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		
		16065247

الجدول الثالث: اختبار فيلبس بيرون بالنسبة للنموذج الثالث

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.206229	0.1160
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	13839033
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11004957

الملحق رقم 10: اختبار درجة التباطؤ بالنسبة لسعر الصرف والصادرات

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: X ER
 Exogenous variables: C
 Date: 09/14/20 Time: 15:57
 Sample: 2000 2018
 Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-259.0883	NA	7.50e+10	30.71627	30.81430	30.72601
1	-228.7567	49.95787*	3.41e+09*	27.61844*	27.91252*	27.64767*
2	-227.9947	1.075861	5.14e+09	27.99937	28.48950	28.04809

الملحق رقم 11: اختبار درجة التباطؤ بالنسبة لسعر الصرف والواردات

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: M ER
 Exogenous variables: C
 Date: 09/14/20 Time: 16:02
 Sample: 2000 2018
 Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-256.7981	NA	5.73e+10	30.44683	30.54486	30.45657
1	-203.9454	87.05144*	1.84e+08*	24.69946*	24.99353*	24.72869*
2	-202.2015	2.462026	2.47e+08	24.96488	25.45500	25.01360

الملحق رقم 12: اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والصادرات

Date: 09/14/20 Time: 16:15
 Sample (adjusted): 2002 2018
 Included observations: 17 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: X ER
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.239857	6.990120	15.49471	0.5788
At most 1	0.127973	2.327897	3.841466	0.1271

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.239857	4.662223	14.26460	0.7837
At most 1	0.127973	2.327897	3.841466	0.1271

الملاحق رقم 13: اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والواردات

Date: 09/14/20 Time: 16:22
 Sample (adjusted): 2002 2018
 Included observations: 17 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: M ER
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.448294	13.61341	15.49471	0.0942
At most 1	0.186207	3.502827	3.841466	0.0613

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.448294	10.11058	14.26460	0.2048
At most 1	0.186207	3.502827	3.841466	0.0613

الملاحق رقم 14: اختبار السببية بين سعر الصرف والصادرات

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 09/14/20 Time: 16:47
 Sample: 2000 2018
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ER(1) does not Granger Cause X(1)	17	0.19690	0.8239
X(1) does not Granger Cause ER(1)		1.73473	0.2179

الملحق رقم 15: اختبار السببية بين سعر الصرف والواردات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/14/20 Time: 16:49
Sample: 2000 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ER(1) does not Granger Cause M(1)	17	1.00135	0.3961
M(1) does not Granger Cause ER(1)		3.23291	0.0753

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
III	الاهداء
IV	شكر وعرافان
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ-ث	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف
03	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
03	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
03	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
04	الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف
06	الفرع الرابع: محددات سعر الصرف
08	الفرع الخامس: سياسة سعر الصرف
09	المطلب الثاني: سوق الصرف
09	الفرع الأول: تعريف سوق الصرف
09	الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف
10	الفرع الثالث: العمليات التي تتم في سوق الصرف
11	الفرع الرابع: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي
13	المطلب الثالث: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر
16	المبحث الثاني : الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف
16	المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري

16	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري و أهميته
18	الفرع الثاني: التوازن و الإختلال في الميزان التجاري
20	المطلب الثاني : التقلبات في أسعار الصرف و الميزان التجاري
20	الفرع الأول: علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف
21	الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات و الواردات
23	الفرع الثالث: تأثير تخفيض العملة على الإقتصاديات النامية
25	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
25	المطلب الأول: عرض الدراسات العربية السابقة
31	المطلب الثاني: عرض الدراسات الأجنبية السابقة
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات و الواردات خلال الفترة (2000-2018)	
34	تمهيد
34	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
35	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
35	الفرع الأول: إختبار مجتمع الدراسة
35	الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة
38	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
38	الفرع الأول: إختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة Philips Peronn
39	الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانس
39	الفرع الثالث : إختبار السببية
40	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
40	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
40	الفرع الأول: إختبار إستقلالية السلاسل
43	الفرع الثاني : إختبار التكامل المشترك لجوهانس
46	الفرع الثالث : إختبار السببية لجرانجر
47	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
48	خلاصة الفصل

49	خاتمة
52	قائمة المراجع
57	قائمة الملاحق
73	الفهرس